ترجمات | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية | 16 ماي 2016

الانبثاق البطيء لمفهوم حقوق الإنسان

دانييل لوشاك
ترجمة: عبد الله المتوكل

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

الانبثاق البطيء لمفهوم حقوق الإنسان[1]

دانييل لوشاك

ترجمة: **عبد الله المتوكل**

[1]- هذا النص ترجمة إلى العربية للفصل الأول من الجزء الأول من كتاب:
Danièle Lochak, Les droits de l'homme, collection Thèmes et Débats, Tarik éditions, pour le Maghreb, 2008, pp.7-16

شروط الانبثاق

حقوق الإنسان هي نتاج للحداثة. ارتبط ظهورها بسياق فكري وفلسفي أصبح تدريجيا مهيمنا في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، سياق مطبوع بالاعتقاد بالتقدم وبفضائل العلم وبكونية العقل. وقد كان يلزم، لكي يمكن لمفهوم حقوق الإنسان أن ينبثق، أن تفرض مفاهيم الحرية والمساواة والشخصية القانونية أو الذات صاحبة الحقوق sujet de droit[1]** نفسها كمفاهيم مركزية في الفكر السياسي والقانوني. وبعبارة أدق؛ كان يلزم، أن تتوفر، عند نهاية التطور الذي مس، في نفس الوقت، طريقة فهم العلاقات بين الفرد والمجتمع والحق الطبيعي ومفهوم الحق ذاته، مجموعة من الشروط:

- أن يُفكر في الإنسان، باعتباره فردا مستقلا وذا أولوية إزاء الكل الاجتماعي.

- ألا يختزل الحق أبدا في الحق الموضوعي، بل ينبغي أن يفكر فيه هو أيضا كحق ذاتي، الفرد هو صاحبه.

- أن يُنظر إلى هذه الحقوق الذاتية باعتبارها ملازمة للطبيعة الإنسانية.

الاعتراف بأولوية الفرد: يمكن مع لويس ديمون Louis Dumont أن نقابل بين النظريات السياسية تبعا للأولية التي تمنحها للكل الاجتماعي أو للفرد. هناك، من جهة، التصورات العضوية أو «الكليانية» «holistes» (المشتقة من كلمة holon اليونانية التي تعني الكل)، المميزة للمجتمعات التقليدية التي ترفع من قيمة الجسم الاجتماعي وتعتبر الناس مجرد أجزاء من الكل، يتعين عليهم المساهمة في تناغمه؛ ومن جهة أخرى، هناك التصورات «الميكانيكية» أو «الفردانية» المميزة للحداثة، التي تمنح الفرد الأولوية، وتعتبر المجتمع نتاج اجتماع واتحاد إرادي بين الأفراد، أسسوه بغرض أن يحقق لهم النماء والازدهار[2].

تحولات مفهوم الحق الطبيعي: إن الفكرة القائلة بوجود قانون طبيعي يتعين على القانون الوضعي التطابق معه تعود إلى الفكر القديم، لكنها عرفت تحولا عميقا في الحقبة الحديثة؛ فبينما نجد أن مرجع الحق الطبيعي، بالنسبة إلى القدامى، هو النظام الكوسمولوجي، نظام الكون الثابت، وبينما تحيل المسيحية إلى القانون الإلهي كمرجع للقانون الطبيعي، فإن نظرية الحق الطبيعي الحديثة لا تحيله لا إلى الكوسموس ولا إلى الله، بل إلى الطبيعة الإنسانية: لم تعد قواعد القانون الطبيعي هي تلك التي ينبغي اكتشافها في طبيعة الأشياء أو البحث عنها في الإرادة الإلهية، بل هي تلك التي يعرف الإنسان، «طبيعيا»، بما هو كائن عاقل، أنها ضرورية ونافعة له ولأشباهه.

1** يندرج مفهوم «sujet de droit» ضمن المدى الدلالي لمفهوم «La personnalité juridique» (الشخصية القانونية)، الذي يعني الشخص الذي يمنحه القانون حقوقا ويفرض عليه واجبات. وهذا ما يبرر حضوره في الترجمات العربية بصيغ متعددة: «الفرد أو الشخص ذي الحقوق» أو «الذات صاحبة الحقوق أو المتمتعة بالحقوق» أو «الشخصية القانونية». المترجم.

2 Dumont Louis, Homo Hierarchicus, rééd. Gallimard, «Tel», 1979, p.63

من الحق الموضوعي إلى الحقوق الذاتية: إن التصور القديم للحق الذي نلفيه حاضرا عند أرسطو بصفة خاصة، هو التصور القائل بحق «موضوعي»: موضوعي لأنه يجد أساسه في ملاحظة قوانين الطبيعة، تلك التي تحكم نظام الكوسموس؛ ولأنه يستهدف أيضا التوزيع المنصف للأشياء، وليس تنظيم العلاقات القانونية بين الأفراد ذوي الحقوق[3].

يتوجه القانون في التصور الحديث، عكس ذلك، إلى الأفراد - الشخصيات القانونية - الذين يفرض عليهم التزامات ويمنحهم حقوقا. إن مفهوم الحق الذاتي الذي دشن «لغة قانونية جديدة»[4]، سيشكل الأساس الضروري لبناء نظرية حقوق الإنسان: هذه الحقوق المسماة «طبيعية»، لأنها ملازمة للطبيعة الإنسانية، سيُنظر إليها باعتبارها حقوقا ذاتية يتمتع بها كل فرد ويُحتج بها ضد السلطة.

جينيالوجيا حقوق الإنسان

ترتبط العناصر الثلاثة التي عرضناها أعلاه، ارتباطا وثيقا فيما بينها، كما تبين ذلك دراسة بعض اللحظات المهمة، التي تسمح بإعادة بناء جينيالوجيا حقوق الإنسان.

اللحظة اليونانية- الرومانية

إن الرؤية التي كانت مهيمنة في هذا الفكر للمجتمع هي، نموذجيا، كليانية holiste. وقد كان مسعى الفن السياسي والعلم القانوني، ضمان الاشتغال المتناغم للمجتمع؛ وذلك بإعادة إنتاج نظام «طبيعي» داخل المدينة مشابه لنظام الكوسموس؛ فالإنسان والإنسانية، تبعا لهذه الرؤية، سوى عنصر داخل الطبيعة الخاضعة لتراتب هرمي.

يتعين على القوانين الوضعية، كي تستجيب لمعيار العدل، أن تبذل مجهودا لتحديد ما يعود إلى كل واحد، أخذا بعين الاعتبار التراتب الطبيعي للكائنات داخل نظام الكوسموس: يتضمن تمثل العالم الذي يؤسس الحق الطبيعي في هذا الفكر رؤية لامساواتية للمجتمع[5].

إن حقوق الإنسان، كما نرى، كانت بالنسبة إلى الفلسفة السياسية القديمة المهيمنة- ذات النزعة الصاهرة للفرد داخل المجتمع holiste، اللامساواتية، الجاهلة بمفهوم حقوق الإنسان ذاته، وبالتالي بالحقوق التي يمكن الاعتراض بها على السلطة- تدخل، بكل بساطة، في إطار اللامفكر فيه.

3 Villey Michel, Le Droit et les droits de l'homme, PUF, 1983

4 Ibid.

5 Ferry Luc et Renaut Alain, Philosophie politique, t.3: Des droits de l'homme à l'idée républicaine, PUF, 1985

ومع ذلك، يمكن أن نرصد، عند الأبيقوريين والرواقيين، أو في المبدأ السقراطي «اعرف نفسك بنفسك»، بعض «خفقات الفردانية»[6]. فالرواقيون، بصفة خاصة، الذين عاصروا ميلاد الإمبراطوريات الكبرى وأفول المدينة، اعتبروا الإنسان ليس كعضو في المدينة، بل كمواطن عالمي، مواطن في **الحاضرة العالمية**. توجد هذه الإحالة ذات المنحى الكوني في تصورهم للقانون الطبيعي: هذا الأخير لا يمكن أن يكون إلا واحدا في أثينا وفي روما، اليوم وغدا، لأن القانون الطبيعي «ليس شيئا آخر غير العقل المستقيم بأوامره ونواهيه». والحال أن العقل مشترك بين جميع الناس، حاضر في كل الكائنات. ينجم عن هذا أن «هناك قانون واحد، خالد وثابت، يدير ويحكم كل الأمم في كل زمان» (شيشرون).

العهد اليهودي القديم

تقترح الديانة التوحيدية تصورا مختلفا للإنسان والإنسانية. ينجم عن فكرة خلق الله للإنسان على صورته، القول بتمتع الشخص الإنساني بكرامة ملازمة له، بواسطتها تتميز الإنسانية جذريا عن مملكة الحيوان.

يبتعد تصور الحق الطبيعي الذي يعكسه العهد القديم عن التصور القديم للحق الموضوعي، ليقترب من التصور الحديث للحقوق الذاتية: يظهر القانون في العهد القديم كتعبير عن إرادة- إرادة الله- تفرض التزامات وتمنح بترابط مع ذلك حقوقا للأفراد (يمكن قراءة تحريم السرقة والقتل كاعتراف بالحق في الملكية وبالحق في الحياة).

على الرغم من الحماية الممنوحة لكل إنسان بما هو كائن إنساني(على سبيل المثال، ليس لليهود حق الحياة والموت على عبيدهم) ورغم الإعلان عن مساواة جميع الناس أمام القانون والعدالة، فإننا مع ذلك نكون بعيدين داخل هذا المنظور عن فكرة حقوق الإنسان الحديثة. إذ إن تصور المجتمع الذي يرسمه التوراة يبقى كليانيا، كما يشهد على ذلك التنظيم الصارم لكل مظاهر الوجود؛ فالمهمة الجماعية لمعاقبة المنحرفين وكثافة الالتزامات إزاء الله وإزاء الغير أيضا لا تترك أية فسحة لممارسة الاستقلالية الفردية...و أخيرا، ولسبب أساسي، من الصعب التفكير في حقوق الإنسان في إطار سياق، حيث يتم التسليم بأنه فوق حق الملكية وفوق الحقوق الفردية، كل الأشياء هي في ملك الرب.

الفكر المسيحي

مساهمة المسيحية في تكوين حقوق الإنسان هي، في نفس الوقت، متعددة الأشكال ومتناقضة.

6 Laurent Alain, Histoire de l'individualisme, PUF, «Que sais-je?» n° 2712, 1993, pp.16-17

كرامة الشخص الإنساني: هذه الكرامة تخص جميع الناس دون تمييز، مهما كانت أصولهم أو مكانتهم الاجتماعية، لأن الإنسانية المتحدرة من نفس السلف، هي واحدة. هذا هو معنى المقطع الشهير من الرسالة إلى أهل غلاطية Épitres aux Galates، الذي يقول فيه القديس بولس «ليس يهودي ولا يوناني ليس عبد ولا حر ليس ذكر وأنثى لأنكم جميعا واحد في المسيح يسوع». ومع ذلك ينبغي ألا نخطئ في تقدير قيمة وحدود هذه الكونية المساواتية، والتي لا تحظى بها إلا في إطار العلاقات مع الله وليس باعتبارها مبدأ للتنظيم الاجتماعي.

ازدواجية الروحي والزمني: تعتبر المسيحية حاملة بالقوة للمساواة وناقلة أيضا للحرية. تستهدف ازدواجية الروحي والزمني، التي تكشف عنها العبارة الشهيرة: «أعطوا لقيصر ما لقيصر ولله ما لله»(الرسالة إلى أهل روما)، سحب مجال الاعتقاد الديني من الخضوع لسلطة الدولة، عكس التصور الكلياني الذي يقصي – كما يبين مثال أنتيفون- إمكانية معارضة قوانين المدينة بقوانين غير مكتوبة.

سيحُول التواطؤ بين السلطتين الزمنية والروحية، الذي ساد منذ أواخر الامبراطورية الرومانية ثم خلال المسيحية القروسطية، دون تحقق هذه الإمكانات الكامنة في المسيحية. ومذهب القديس أوغسطين ذاته لا يخلو من التباس: فرغم أنه يضع المدينة السماوية – مدينة الله- في مرتبة أعلى وأسمى من المدينة الأرضية، فإنه مع ذلك يوصي بطاعة القوانين الوضعية ولو كانت ظالمة، لأن مصلحة الجماعة الاجتماعية تقضي باحترام النظام القائم[7].

تصور الحق الطبيعي: نعثر في اللاهوت المسيحي، فيما وراء الإحالة الثابتة إلى الإرادة الإلهية، اختلافات مهمة فيما يخص تصور الحق الطبيعي. إن معرفة القانون الخالد، بالنسبة إلى أوغسطين في القرن الخامس الميلادي، والتي تتلخص في الإرادة الإلهية، لا تعطى لنا بواسطة التجربة الحسية، بل من خلال إلهام يأتينا من الأعلى بواسطة الوحي. وبعده بثمانية قرون، سيبتعد توما الإكويني عن المذهب الأوغسطيني، لكي يعيد تأويل مفهوم القانون الطبيعي على ضوء الفكر الأرسطي[8]: إذا كان العالم حقا من صنع خالق، وإذا كانت القوانين الطبيعية هي تعبير عن الإرادة الإلهية، فإن هذه القوانين - وبهذا نعود إلى فكرة الحق الطبيعي الموضوعي القديمة - يمكن، مع ذلك، أن تُعرف بواسطة التجربة، بملاحظة الطبيعة واكتشاف النظام الذي تحتويه.

سيتغير المنظور كلية مع غيوم أوكام Guillaume d'Occam الذي دشن في بداية القرن الرابع عشر الميلادي التقليد الفرداني في الفلسفة والقانون. بالنسبة إليه لا وجود حقيقي إلا للكائنات الفردية، تلك التي يمكن الإشارة إليها بأسمائها: تحث «اسمية» «nominalisme» أوكام على اعتبار الأفراد كيانات

7 Arnaud André-Jean, pour une pensée juridique européenne, PUF, «Les voies du droit», 1991

8 Arnaud André-Jean, pour une pensée juridique européenne, PUF, «Les voies du droit», 1991. Et Villey Michel, La formation de la pensée juridique moderne, Montchrestien, 1975

أولية وعلى قول عكس ما تذهب إليه الرؤية اليونانية لكوسموس يضمهم ويخضعهم لنظامه. تسير **الفردانية** بموازاة **الذاتية**، فهما معا يتجذران داخل قراءة أخرى للتوراة: فهذا الأخير يرسم مشهد إله شخصي، خلق العالم بفعل قرار حر، ويتيح رؤية عالم مأهول بأفراد أحرار[9]. وقد تغير تصور الحق في إطار هذه النزعة الاسمية: حيث ظهر القانون على صورة الألواح العشرة، كأمر صادر عن سلطة، وكتعبير عن إرادة ذاتية وليس أبدا كمبدأ يتعين اكتشافه بملاحظة العالم المحيط بنا؛ والقانون الطبيعي الذي يتميز عن القانون الإلهي وعن القوانين الإنسانية (الوضعية)، هو ذلك الذي طبعه الله في قلب (عقل) الإنسان؛ والحق أصبح ينظر إليه، ليس كمجموع القواعد التي ينبغي الامتثال لها وليس باعتباره إكراها، بل كترخيص للفعل وقدرة على القيام به، وبعبارة أخرى، كحق ذاتي.

في الطريق إلى نظريات الحق الطبيعي الحديثة

لقد رسم غيوم أوكام مُقدما التباشير الأولى لِـ «الثورة الكوبيرنيكية للفرد»[10]، التي ستحرر الفرد، في أواخر عصر النهضة والإصلاح الديني، من وضعيته كعضو تابع للكل الاجتماعي، وتضعه في مركز المجتمع الذي أصبح يدور حوله، وينقاد لكي يعيد تركيب ذاته انطلاقا من استقلاليته واستقلاله.

كان عصر النهضة قد عرف ظهور مجموعة من الوجوه، التي مجد كل واحد منها، على طريقته، الفرد: من بينها المقاول الرأسمالي والفنان الذي يوقع أعماله باسمه والمغامر الغازي والفيلسوف...و في هذا السياق، كان أثر الإصلاح الديني حاسما: من جهة، جعلت البروتستانتية من الفرد ذاتا مستقلة؛ تمارس الفحص الحر للكتاب المقدس، ومسؤولة وحدها عن خلاصها أمام الله.؛ ومن جهة أخرى، ساهمت نهاية الوحدة المذهبية في تقويض التصور الجماعي للمجتمع، وغذت المطالبة بحرية الاعتقاد الديني الذي يعتبر أول حقوق الإنسان.

أدى ترابط تفكك الوحدة السياسية، تحت تأثير تشكل الدول القومية المستقلة السيادة، مع تصدع الوحدة الدينية إلى تعزيز ظهور الفرد كموضوع للاهتمام: أي الفرد الذي ينبغي الدفاع عنه، في نفس الوقت، ضد سلطوية السكولائية وضد السلطة السياسية المطلقة، وعند الاقتضاء ضد تعسفات غزاة العالم الجديد.

رافق ظهور الفرد هذا تصور جديد للقانون الطبيعي: من حيث هو مجموعة من القواعد يكتشفها الإنسان بواسطة عقله، والذي يعترف للأفراد بحقوق ذاتية لا يمكن لأية سلطة حرمانهم منها، لأنها ملازمة للطبيعة الإنسانية.

9 Villey.M, Le Droit et les droits de l'homme, PUF, 1983, p.119

10 Laurent Alain, Histoire de l'individualisme, PUF, «Que sais-je?» n° 2712, 1993.

اللاهوتيون الإسبانيون: عند نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، وهي الفترة التي كان فيها علم القانون، بدرجة كبيرة، بيد رجال الدين، سيلعب اللاهوتيون الإسبانيون المنتمون إلى مدرسة سلامانك Salamanque – الذين يشكل فيتوريا Vitoria وسواريز Suarez أبرز ممثليهم- دورا كبيرا في تكوين كل من القانون الدولي ومذهب حقوق الإنسان.

يتفق الناس بالضرورة، حسب فيتوريا (1480-1546)، على بعض مبادئ الحق التي يمليها عليهم عقلهم: وما دام أن هذه المبادئ مفروضة من طرف العقل، فهي، في نفس الوقت، كونية وغير قابلة للإلغاء. فقد حل العقل الإنساني محل الملاحظة الموضوعية للكوسموس كمصدر للحق الطبيعي. نفس الإحالة إلى العقل الإنساني، ظهرت عند سواريز(De legibus ac Deo legislator,1612). إذا كان القانون الطبيعي يتكون من قوانين طبيعية صادرة عن الإرادة الإلهية، فهذه القوانين لا تختلط مع القوانين الموحى بها في الكتاب المقدس، لأنها معروفة لدينا، ليس عن طريق الوحي، بل عن طريق العقل الذي وضعه الله في الإنسان ويشكل جزءا من طبيعته.

سيُحدث هؤلاء الكتاب، المبشرون بنظرية الحق الطبيعي الحديثة، قطيعة داخل اللاهوت الكاثوليكي، باعترافهم لغير المسيحيين، باعتبارهم بشرا، بنفس الحقوق التي يتمتع بها المسيحيون، هذا في فترة فرض فيها اكتشاف «العالم الجديد» إعادة التفكير في أبعاد الجنس البشري. وقد دافع فيتوريا، وهو يحتذي حذو بروتستانتيِّي لاس كلاس Las Calas، عن الحقوق الطبيعية للهنود في مواجهة المستعمرين الإسبانيين؛ إذ برهن في كتابه Leçons sur les indiens (1539)، على أن الهنود، رغم وثنيتهم، يحتفظون بجميع الحقوق وبكرامة الشخص الإنساني.

إن فكرة الجماعة العالمية، المؤسسة ليس على الإيمان، بل على الانتماء إلى نفس الطبيعة ونفس الكرامة الإنسانية – التي يمكن أن تظهر كعودة إلى مصادر الإنجيل، لكنها تشكل في السياق الأوروبي تحولا نظريا أساسيا- تمنح لحقوق الإنسان بعدها الكوني الحقيقي.

مدرسة الحق الطبيعي الحديث: سيجد التجديد اللاهوتي الإسباني، بفضل التوسع الإسباني على عهد آل هابسبورغ Habsbourg، صدى له في هولندا تم في الجامعات الألمانية وسيؤثر في مدرسة الحق الطبيعي الحديث. وقد واصلت هذه الأخيرة، التي يعتبر غروتيوس Grotius (1583-1645) وبيفوندورف Pufendorf (1642-1694) من أبرز أعلامها، حركة علمنة laïcisation الحق الطبيعي بفصله عن أساسه الديني وربطه بالعقل الإنساني.

يتميز القانون الطبيعي في نظر غروتيوس، في نفس الوقت، عن القانون الإنساني والقانون الإلهي. فالإنسان كائن اجتماعي بالطبيعة، يتطلع للعيش بهدوء مع أشباهه، وبالتالي فهو مؤهل طبيعيا للتمييز بين

ما هو نافع وما هو ضار للمجتمع. يتكون القانون الطبيعي من «مبادئ العقل المستقيم la droite raison، التي تمكننا من معرفة ما إذا كان هذا الفعل أو ذاك حسنا أخلاقيا أو قبيحا مذموما، تبعا لتلاؤمه أو عدم تلاؤمه مع الطبيعة العاقلة والاجتماعية للإنسان». سيهتم بيفوندورف أيضا بالتمييز بين الواجبات التي تفرض ذاتها على الإنسان، لأن الله أمر بها في الكتاب المقدس وبين قواعد القانون الطبيعي التي تتحدد ببساطة، باعتبارها تلك التي يحكم «العقل المستقيم الطبيعي» بكونها ضرورية، لأنها تساهم في الاجتماعية الكونية.

حالة الطبيعة والبارادايم التعاقدي

انطلاقا من اللحظة التي أصبح فيها الفرد يحظى بالأولوية، والمجتمع غير سابق في وجوده على الأفراد الذين يكونونه، انبثق حتما السؤال التالي: كيف يمكن التفكير في مطلب التعاون بين الناس، بين هذه الذرات المكونة للمجتمع دون التضحية بالحقوق الفردية لفائدة إكراهات الحياة في المجتمع؟ حاولت نظرية العقد الاجتماعي المستندة على مسلمة حالة الطبيعة الإجابة عن هذا السؤال.

نجد في نقطة انطلاق كل نظريات العقد الاجتماعي إحالة إلى حالة طبيعية أصلية، حيث كان الناس بمعزل عن كل سلطة، يتمتعون بحرية كاملة، وهي الحالة التي سيخرجون منها ليؤسسوا مجتمعا سياسيا منظما بواسطة اتفاق إرادي فيما بينهم.

منظرو الحق الطبيعي: سيرى غروتيوس في العقد الاجتماعي وكذلك بيفوندورف من بعده، التعبير عن الاجتماعية الطبيعية للناس، الذين يتطلعون إلى الوحدة مع أشباههم للخروج من العزلة والعوز اللذين يميزان حالة الطبيعة وللتمتع الهادئ بحقوقهم. والعقد الاجتماعي في نظر غروتيوس هو أيضا طريقة للحد من السلطة: فمهمة الدولة، المؤسسة بفعل إرادة الشعب، هي ضمان احترام القوانين وحماية حقوق الأفراد، التي يأتي في مقدمتها حق الملكية.

الكتاب الأنجلوساكسيون: مع الكتاب الأنجلوساكسونيين ستطرح لأول مرة إشكالية حقوق الإنسان الطبيعية وعلاقاتها المتناقضة مع السلطة السياسية. إذا كان كل من هوبز (الليفياتان، 1651) وجون لوك (مقالتان في الحكم المدني، 1690) قد جعلا من العقد الاجتماعي حجر الزاوية في مذهبيهما السياسيين، فإن الرؤية المتشائمة والمُنظرة للحكم المطلق عند الأول تتعارض مع الرؤية المتفائلة والليبرالية عند الثاني.

حالة الطبيعة بالنسبة إلى هوبز هي تلك الحالة، حيث كل إنسان حر في استعمال حقوقه الطبيعية الذاتية كما يرتئي. لكن الطابع المطلق لهذه الحقوق ذاتها يؤدي إلى حرب دائمة، مطبوعة بانعدام الأمن والخوف والبؤس(«الإنسان ذئب لأخيه الإنسان»). ومع ذلك سيملي العقل على الناس وسيلة علاج هذه الشرور: سيتفقون جماعيا على الخضوع لقوة سلطة سيادية تفرض النظام والأمن، بتنازلهم عن حقوقهم الطبيعية

لفائدة الدولة-الليفياتان. وستعيد هذه الأخيرة توزيع أقساط من الحرية والممتلكات على الرعايا، التي ستكون محمية بواسطة القوة ضد تعسفات الغير، لكن مقابل ذلك لا يحق لهم معارضة السلطة. بفضل الحكومة «يعود السلام إلى العالم، ويسود الأمن العمومي وتزدهر الثروات».

تتعارض رؤية جون لوك، المنشغل بمعارضة الحكم المطلق في بلاده، مع رؤية هوبز. إذا كان الناس في حالة الطبيعة أحرارا، فهذه الحالة مع ذلك هي مجتمع تنظمه القوانين الطبيعية: القوانين الطبيعية، التي يعرفها الناس بواسطة العقل، تعلمهم أنهم ماداموا متساوين، فلا يحق لأحد منهم أن يلحق ضررا بحياة الغير أو صحته أو حريته أو ممتلكاته.

لكن الناس في حالة الطبيعة هذه، لا يتمتعون بحقوقهم بطريقة دائمة وأكيدة، فهم معرضون باستمرار لتعسفات الغير؛ لأن هذه الحالة تفتقر إلى قوانين واضحة ومتفق عليها وإلى قاض محايد يبت في النزاعات بين الناس ويعاقب الخروقات وإلى قوة تفرض احترام وتنفيذ الأحكام القضائية: أي تغيب فيها العديد من العناصر التي سيجدها الناس في المجتمع المدني. إن الإنسان بدخوله إلى المجتمع المدني، بفعل إرادته وحدها التي يجسدها العقد الاجتماعي، يستبدل حريته الطبيعية بشكل جديد من الحرية يقوم على الخضوع التام للسلطة التشريعية المؤسسة باتفاق مشترك وللقوانين الصادرة عنها.

إن الناس باتحادهم وبخضوعهم للحكومة المدنية يسعون إلى حماية أفضل لحريتهم وممتلكاتهم. ولكن بما أن الناس كانوا في وضع حسن في حالة الطبيعة، وبما أنه «لا يمكن أن ننسب لكائن عاقل نية استبدال هذه الحالة بأخرى أسوء[...]، فلا يمكن أبدا افتراض أن سلطة المجتمع المدني تمتد فيما وراء الخير العام». هذه الفكرة التي تنص على ضرورة وضع حدود للسلطة السياسية تجعل من جون لوك مفكرا ليبراليا بامتياز.

العقد الاجتماعي والديمقراطية: سيستعيد روسو في القرن الموالي فكرة العقد الاجتماعي (1762). «ولد الإنسان حرا لكنه في كل مكان مقيد بالأغلال»: يعني هذا أن المجتمع القائم فاسد ويجب إعادة تأسيسه على دعائم أخرى.

يخلق العقد الاجتماعي المجتمع السياسي ويُحول الإنسان إلى مواطن يتمتع بمساواة وحرية أرقى من نظيرتيهما الطبيعيتين. ولتحقيق ذلك، يتعين عل كل فرد «أن يتنازل كلية عن كل حقوقه لفائدة الجماعة» حيث «إن كل واحد عندما يتحد مع المجموع لا يخضع مع ذلك إلا لذاته ويبقى حرا كما كان من قبل».

يؤسس هذا التنازل الكلي عن الحقوق المساواة داخل المجتمع السياسي، لأنه يتفادى بذلك نقل اللامساواة السائدة من قبل إلى المجتمع الجديد. والمساواة إذ تجعل تبعية الإنسان للإنسان أمرا مستحيلا، تؤسس الحرية. بواسطة العقد يهَب كل واحد نفسه للجميع دون أن يهبها لأي أحد. فالفرد بخضوعه للإرادة العامة لا يخضع

إلا لنفسه، إذن فهو حر: «إن الخضوع للقوانين التي وضعناها لأنفسنا هو الحرية الحقة». هكذا يتيح العقد الاجتماعي تجاوز التضاد بين السلطة والحرية.

فلسفة الأنوار والحقوق التي لا يجوز التصرف فيها.

ربطت فلسفة الأنوار، تاريخيا ومفهوميا، بين النظريات التي تبلورت خلال القرنين السابقين وبين تحققها إبان الثورة الفرنسية. نجد عند مونتيسكيو الثقة الممنوحة للعقل الإنساني والفكرة المؤكدة على طابعه الكوني الضروري: «القانون، بصفة عامة، هو العقل الإنساني، من حيث إنه يحكم كل شعوب الأرض، والقوانين السياسية والمدنية لكل أمة لا ينبغي أن تكون إلا حالات خاصة يطبق فيها هذا العقل الإنساني.». عندما يُشيد مونتيسكيو بالفصل بين السلط، فلأنه يرى فيها الضمانة الأفضل، بل الوحيدة لاحترام الحريات، وهو أيضا الذي أدان الاستبداد والعبودية، من جهة، وأشاد بالحرية والتسامح الديني، من جهة أخرى، وإن لم يكن أبدا قد أحال شكليا إلى «حقوق الإنسان».

دافع فولتير أيضا عن التسامح وعن حريتي الاعتقاد الديني والتعبير، وانتفض ضد التعذيب والتعسف وضد الإجراءات الجنائية البربرية في مجال العدالة. «حقوق الإنسان هي: حرية الإنسان الكاملة في شخصه وممتلكاته وفي التوجه بالكلام إلى الأمة بواسطة قلمه، وألا يحاكم في القضايا الجنائية إلا من طرف هيئة قضاة مستقلين، وألا يحاكم في جميع الحالات إلا طبقا لما يقضي به القانون بطريقة واضحة ودقيقة وأن يعتنق في سلام أي دين يريد» (Dictionnaire philosophique).

لكن مشكل الحرية، بالنسبة لفولتير، الذي رام الربط بين الفكر والعمل، ليس فقط مشكلا نظريا، بل هو قبل كل شيء عملي: أن يكون الإنسان حرا هو أن يعرف حقوق الإنسان، وأن يعرفها معناه هو أن يدافع عنها. لذلك، تعتبر حرية التعبير والكتابة أول الحريات؛ ولذلك كذلك تكمن الخطوة الأولى على درب كل تحرر في إعلان حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. هذا بالضبط أول ما فعله الثوار، وكانوا بذلك أوفياء لمثال الأنوار.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016